# اللغة العربية ومقامها

## فقه اللغة العربية

عبدالله عبدالرحيم السوداني

# ـــابين اللغات الساميـة

## أمالي مصطفى جواد في:
## فقه اللغة العربية

أحبَّ الدكتور مصطفى جواد اللغة العربية حباً جماً دفعه إلى دراستها و الإحاطة الشاملة الواسعة بالكثير من أسرارها ودقائقها، واشتغل بتعليمها تلامذته وعامة الناس أكثر من خمسة وأربعين عاما، فأدرك عن قرب مشكلاتها ومصاعب تدريسها وما يقف في طريق نموها وازدهارها، مع أنه يرى أن اللغة العربية من اللغات التي تنطوي على عناصر الحياة التي تكمن فيها قوة النماء والانتشار والازدهار، فكان ذلك من بين الأسباب التي دفعتـه إلى خدمتها حتى لقي ربه تعالى عشية الأربعاء الثامن من شوال سنة ١٣٨٩هـ الموافق للسابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩م)، تاركا وراءه ثروة نفيسة نشر أكثرها في كتب مستقلة أو على صفحات المجلات المتخصصة وغير المتخصصة والصحف، وقدم الكثـير الكثـير من المحاضرات والأحاديث الاذاعية والتلفزيونية، وما تركه بعده مخطوطا كثير جدا.

وكان لي شرف الدراسة عليه في قسم اللغة العربية بكلية التربية بجامعة بغداد بين سنتي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧م الدراسيتين، درست عليه مادة التفسير، وخلال عام دراسي كامل درَّسنا ـ رحمه الله ـ سورتي «ق» و«الانفال» وكان درسه سياحة فكرية واسعة تنقلك في علوم العربية المختلفة والتاريخ والشريعة.

ودرست عليه الحديث الشريف، وكان الكتاب المقرر «المجازات النبوية» للشريف الرضي، ومنهجه في درس الحديث الشريف منهجه في التفسير، فكان يشرق ويغرب، وهو نافع ممتع كل النفع في كل ما تسمع منه، وعلى مدار العام الدراسي درسنا ثلاثة عشر حديثاً فقط، ثلاثة عشر حديثاً لاغير.

وكان مما درست عليه «فقه اللغة العربية» ومن كأبي جواد في اللغة وأسرارها وتاريخها وعلومها وغريبها، فقد كان يملي محاضراته إملاءً دون أن يعود إلى كتاب أو ورقة، ويشفع فيـه كل قاعـدة بسيل من الأمثلة التي لاحصر لها من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي القديم والحديث وكلام البلغاء وحتى من العامية.

ومن قبل نشر الأستاذ الدكتور عبدالوهاب محمد علي العدواني «أمالي مصطفى جواد في تحقيق النصوص» في مجلة «المورد» [العراقية] «العدد الأول، المجلد السادس، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م». واليوم، أضع بين يدي القارىء الكريم «أمالي الدكتور مصطفى جواد في فقه اللغة العربية»، وهي أثر من آثاره التي لم تقيد في ثبت آثاره، أنشرها: خشية عليها من يد آثمة تستحق القطع، في عصر يسرق فيه الأحياء فكيف الأموات، لعلي أو في بعض دينه.

يقال فَقِهَ فلان الشيء يَفْقَهُهُ أي عَلِمهُ وفَهِمهُ، ولعل الاصل فَقِهَ به كعَلِمَ به ثم تطور فصار فقهه كعلمه.

ثم تطور الفعل إلى اللزوم ووزنه المقيس فقيل: فَقُهَ فلان يفقُه فقاهةً أي صار فقيهاً مثل بَلُغَ يبلُغُ بلاغة أي صار بليغاً، فالفقاهة والبلاغة مصدران حديثان بالنسبة إلى المصدرين القديمين الفقه والبُلوغ.

والفقه في الاصطلاح علم الشريعة والفقيه هو العالم بهذا العلم ثم استعيرت كلمة الفقه وحدها لدقائق العربية فسمي علمها فقه اللغة العربية أو فقه العربية.

وفقه اللغة نوعان قديم وحديث. فمن كتب القديم فقه اللغة المسمى بالصاحبي لأحمد بن فارس المتوفى في آخر القرن الرابع للهجرة وكتابه محتوٍ على دقائق اللغة العربية وطرائق التعبير بها ونوادرها وشواذها ومنها كتاب ابن سيدة الاندلسي اللغوي وكتاب فقه اللغة للثعالبي. وقد يستفاد من هذه الكتب في فقه اللغة الحديث، كقول ابن فارس في أول كتابه:ـ «إن لعلم العرب اصلاً وفرعاً، أما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأولويتها ومنشئها ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً.

أما الفرع فمعرفة الاسماء والصفات كقولنا: رجل وفرس وطويل وقصير، وهذا الذي يُبدأ به عند التعلم. والناس في ذلك رجلان: رجل شغل بالفرع فلا يعرفُ غَيره وآخرُ جمع الأمرين معاً وهذه هي الرتبة العليا لأنَّ بها يُعْلَمُ خطابُ القرآن وعليها يُعَوِّلُ أهل النظر والفتيا وذلك أن طالب العلم العلوي يكتفي من اسماء الطويل باسم الطويل ولا يضيره أن لا يعرفَ الأشقَّ والأمَقَّ[1]. وإن كان في ذلك زيادة فضل وإنما لم يُضِره خفاءُ ذلك عليه لأنه لم يكد يجد منه في كتاب الله جل ثناؤه شيئاً يُحْوِجُ إلى علمه ويقل مثله في الفاظ رسول الله ﷺ إذ كانت ألفاظه هي السهلة العذبة».

فالكلام على أوليَّة اللغة ومنشئها وتطور تعبيرها تحقيقاً ومجازاً مما يعالجه فقه اللغة الحديث لأن الأولية والمنشأ داخلان في التطور التكويني ولأن الحقيقة والمجاز داخلان في التطور التعبيري.

## فقه العربية الحديث

هو معرفة اصلها وأوليتها وأطوار تعبيرها في مفرداتها وجملها والعلم بخصائصها وصلاتها بغيرها من اللغات السامية وغير السامية كالفارسية.

## أصل العربية

هي احدى اللغات السامية، واللغات السامية هي العربية والآرامية (وتسمى أيضاً الأرمانية بالألف لا الأرمنيّة) والنبطية أي الكلدانية السريانية والفينيقية والآشورية البابلية والقحطانية أي اليمنية القديمة والحبشية والعبرانية.

ومن العلماء من سمّى الفينيقية والعبرانية معاً (الكنعانية) نسبة إلى الكنعانيين، ومنهم من سمّي الأشورية البابلية معاً (الأكّديّة) نسبة إلى الأكّديين الساميين الذين حكموا في العراق بعد السومريين في الألف الثالث قبل الميلاد.

وأوزان أفعالهم تشبه غالباً أوزان الأفعال العربية وقد اختلف علماء اللغات في تعيين موطن اللغة السامية التي هي أم اللغات السامية واختلفوا في أقرب بناتها المعروفات منها، والرأي الراجح أن موطنها الأول الجنوب الغربي من جزيرة العرب أي اليمن وحضرموت وما اليها، وعلى هذا الرأي تكون العربية أقرب إلى الأم واحفظها لأصولها ومفرداتها وان تطورت المفردات من حيث الصوت والجمل من حيث التركيب، ولما فقدت العربية أصواتاً أستحدثت أصواتاً أخرى. بالاشباع وغيره كالعين التي هي أشباع وتفخيم للهمزة فلا وجود للعين في اللغة الاشورية البابلية ومثل الذال والغين والظاء والصاد فلا وجود لهن في اللغة العبرانية ثم ان الضاد نفسها لا وجود لها في غير العربية من اللغات السامية وغير السامية، وقد تكون الضاد في التحقيق اشباعاً وتفخيماً للذال كما نرى في قول العرب: (مبذلة ومفْضَلة) وهي الثوب الذي يُلبَسُ كل يوم للعمل وغيره، وكقول العامة اليوم في العراق: ضاك يضوك بدلاً من ذاقَ يذوقُ وقد تكون الظاء تفخيماً للزاي كقولهم: زَنَّهُ أي اتهمه وظَنّه فهو مزنون ومظنون، وتبدل الزاي ضاداً أحياناً مثل زَمنَ المريض زَمَانَةً وضَمِنَ ضمانةً فهو زَمِنٌ وضمِنٌ، وقد تكون الضاد بدلاً من الدال أيضاً مثل نهدَ اليه ونهض وودع الشيء ووضعه، والوديعةُ والوضيعة والوهدة والوهضة بمعنى واحد.

وقد تبدل السين ضاداً نحو الأوْس والعَوْض واستآس واستعاضَ[2].

## خصائص العربية

**أولاها**: الاعراب الكامل الذي يسرته سلائق العرب البليغة القوية الأداء دون اخواتها الساميات فان الاعراب المعثور عليه فيها قليل جداً كما في العبرانية والآرامية وبعض فروع الحبشية وهو من الضآلة بحيث لا يكوّنُ قاعدةً عامةً كما في العربية فقد أصبح الاعرابُ من عناصر حياتها وهو القانون الضابط لتراكيبها وإذا ترك الاعراب كما في اللغة العامية وقعت العربية في عجزٍ وَعِيّ وقلق شديد فيتوجه القلق على الفعل والحرف والضمير لتؤدي مافقدته اللغة بذهاب الاعراب وهيهات ذلك.

**ثانيتها**: الاشتقاق على اختلاف أنواعه في الاسم والفعل فالعربية لغة اشتقاقية واللغات الآرية تركيبية فيستطيع العربي أن يشتق من كل كلمة عربية عشرات الفاظ لعشرات معانٍ.

**ثالثتها**: التثنية وقد حدثت في العربية بعد حدوث الجمع بالبداهة لأنها تدل على سموٍ في التطور وقد ندر وجود التثنية في غير العربية وهذا يدل على اتساعها وارتفاعها فاللغات الأخرى تجتزيء بالجمع عن التثنية وهي الحال القديمة للغات الباقية إلى الآن، ومن بقاياها في العربية استعمال (نحن ونا) للمثنى والجمع مثل: نحن كتبنا، والنون في نفعل للاثنين ولأكثر منهما ومن آثار ذلك أيضاً اضافة العرب الجمع إلى المثنى وحسبانها اياه كالمثنى، كقوله تعالى: ﴿ **فقد صغت قلوبكما** ﴾ أي قلباكما و﴿ **بَدت سوآتُهما** ﴾ أي سَوْأتاهما.

وهذه قاعدة مطردة لا تترك الا عند خوف الالتباس.

**رابعها**: جمع التكسير وهو نادر أيضاً في غيرها مع أنه قاعدة مطردة فيها، وقد وجد جمع التكسير قليلاً في لغات سامية منها اللغة القحطانية أي الحميرية من لغات عرب الجنوب ومع دلالة هذا الجمع على الجمعية (صفة

الجمع) فقد استعمل لتقدير كمية العدد أحياناً فنشأ جمع القلة وجمع الكثرة في جموع التكسير كالأشهر لثلاثة اشهر حتى العشرة والشهور لما فوق ذلك.

واستعمل ايضاً لتمييز المعاني كالعيون والأعيان فهما جمع العين الا أن العيون لا تستعمل للاشراف بمعنى الأعيان.

ومن عادة العربي والمستعرب الفصيح ميله إلى جمع التكسير وعلى العكس الأعاجم والأطفال.

**خامستها**: التناسب بين طوائف من حروفها وطوائف من المعاني العامة، ولا يراد بذلك الالفاظ التي وضعت لمحاكاة الطبيعة ومافيها من الأصوات فانه معروف في كل اللغات، كالغراب فإن اسمه مأخوذ من صوته وكذلك اللقلق، فمثال التناسب المراد أن الفاء الواقعة في آخر الكلمة تدل على الرخاوة أو الرقة أو الخفة مثل خَفَّ ولَطُفَ ونَظُفَ وطَفَّ وعَجف وضَعُفَ وتَرِفَ. ومثل ان الدال في آخر اللفظ تفيد الشدة مثل شدَّ وردّ وسدَّ وقدَّ وهدَّ وبدَّ وجدَّ وكدَّ واحتدَّ. ومثل ان النون في آخر الالفاظ تدل على الجمع والحصر والتركيز مثل قَطَنَ ووَطَنَ وحَفَنَ ومثل جَفْنُ العين والصحن والوطن. ومثل ان الحاء في آخر الكلمة تدل على الاتساع والانتشار مثل سَبَحَ وسَفَحَ وساح وباح وشرح وفتح وطفح ومرح.

ومثل أن الشين في أول الكلمة تدل على التشتيت والتفريق مثل شتَّ وشتت وشطَّ (بَعُدَ) وشطر وشَعَبَ وتشعَّب وشَنَّ (بَعُدَ) وشطر وشَعَبَ وتشعَّب وشَنَّ أي فرّق وشع النور أي انتشر، ومثل أن الغين في أول الكلمة تدل على الغموض والخفاء مثل غمضت العين وغاب فلان وغبَّ في الزيارة وغبشَ الليل وغَطشَ وغار الماء وغطا يغطو أي ستر وغطّى وغمر وغَفَا وغامت السماء وغرس وغرق وغَشَّ في البلاد أي دخل فيها.

وهذا في البداهة تغليب لاقياس مُطَّرد. وكان عباد بن سليمان الصّيمري المعتزلي من رجال عصر المأمون يقول بأن بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعية وقد سماها الدلالة الذاتية، وقال: إنَّ وضعَ لفظٍ من بين الألفاظ لمعنى من المعاني ترجيح بلا مرجِّح وهو محال. وانكر كثير من العلماء هذه المقالة وقالوا لو صحّ ما قال عباد بن سليمان لاهتدى كل انسانٍ إلى كل لغة.

والذي ثبت وجوده هو المناسبة الطبيعية لا المناسبة الذاتية وذلك باعتبار أن اللغة في كثير من أصولها تقليد لما في الدنيا (الطبيعة) وعبارة نائبة عن إشارة.

وقد نبّه على المناسبة الطبيعية جماعة من العلماء منهم أبوالفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص (أي خصائص العربية) قال متكلماً على المناسبة المذكورة:

«هذا موضع شريف نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول، قال الخليل: كأن العرب توهموا في صوت الجندب استطالةً فقالوا صَرَّ الجندب وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا صَرْصَرَ البازي وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على وزن فعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو الغليان والغثيان فقابلوا بتوالي حركات الاحرف حركات الأفعال، وجاء في كتاب العين في القسم المطبوع منه ببغداد: «توهموا في صوت الجندب المدّ وفي صوت البازي ترجيعاً ص٣».

**سادستها**: الاعلال والابدال والتغيير لتخفيف التلفظ وقيام الحركات والحروف بوظيفة موسيقية، فالتخفيف كابدال تنوين النكرة المنصوبة الفاً عند الوقف، وكإبدال أحرف العلة بعضها من بعض وإبدال أحرف أخرى كما يأتي في باب التضعيف فقد قالوا مثلاً خاف بدلاً من خَوِفَ وأومن بدلاً من أَءْمَنَ وأُوْمن بدلاً من أؤمِنُ وايمان بدلاً من إءْمان وميزان بدلاً من موزان وموسر بدلاً من مُيْسر واويصل واويحد تصغير واصل وواحد وسيد بدلاً من سَيْود ودنيا بدلاً من دنوى وثريا بدلاً من ثريوا وطيّ بدلاً طَوْي.

أما الوظيفة الموسيقية فملحوظة في تناسق الحركات والسكونات وتساوقها وقد راعوا ذلك ايضاً في باب النسبة والعدد كقولهم نَمِرَيّ بابدال الكسرة فتحة بالنسبة إلى النمر بن قاسط ويَجَلِيّ بالنسبة إلى قبيلة بجيْلة وجُهَنِيّ بدلاً من جُهَيني وخمس عشْرة بدَلاً من خمس عشرة وعَشْر صحف بدلاً من عَشَر صحف.

وهذا الباب واسع يتضح لك اتساعه بالتأمل وتدقيق النظر فيغنيك ذلك عن سرد الامثال وهو معروف في علم البلاغة وهو مايسمى بتنافر الحروف وتنافر الكلمات.

## الثنائية والثلاثية

الثنائية معروفة في أكثر اللغات ويراد بها تركيب الكلمة من مقطعين أي صوتين على أن علماء العربية القدامى ذهبوا إلى الثلاثية في الاسماء والأفعال فذكروا أن اصل الاسم أو الفعل لا يقل عن ثلاثة أحرف وأما المضعف الثلاثي مثل «مَدّ» فهو عندهم ثلاثي ايضاً باعتبار أن اصله ثلاثة مقاطع أي أصوات فهو على تقديرهم «مَدَدَ» ثم حصل الادغام بين الحرفين.

قال الخليل في كتابه العين: الاسم لا يكون اقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة وحرف تقف عليه مثل سعد وعمر وغيرهما.

وقال المبرد في الكامل «ليس شيء من الاسماء على حرفين الا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنيته أو بفعل ان كان مشتقاً منه، لأن اقل الاصول ثلاثة أحرف».

كما علمنا أن الذاهب من أب وأخ الواو لقولهم أَبَوان وأَخَوان.

وعلم فقه اللغة الحديث لا ينكر وجود الثنائية في العربية وهي كون الكلمة المفيدة صوتاً واحداً على اعتبار الوقف اعنى مقطعاً واحداً أو صوتين على اعتبار التحريك، ويؤيد وجود الثنائية في العربية الاسماء الثنائية القديمة مثل مَنْ ومَا من اسماء الشرط واسماء الاستفهام والاسماء الموصولة، واسماء الاشارة الثنائية مثل ذِهْ وذا وذي وتي وتِهْ وتا، ومثل الكلمات الثنائية التي سموها اسماء افعال مثل وَيْ وصَهْ وبَخْ.

وان كثيراً من الثلاثيات المضعفات كانت في الأصل ثنائية ثم ضُعِّفَت وكذلك القول في الثنائيات غير المضعفة مثل مَعْ ويَدْ ودَمْ وغَدْ وأمثالها.

وكذلك الافعال الثلاثية المضعفة وهذا يدل على ان التضعيف نشأ بعد التأليف الثنائي مثل مدّ وعدّ وسبب التضعيف هو اهتزاز اللسان بالحرف لاسماع المخاطب على وجه التأكيد فالفعل مدّ أصله على هذا الاعتبار بدال واحدة ساكنة ثم صار مَدَّ بزيادة حرف وتحريك بنائي، واحتيج ايضاً الى التضعيف من اجل امكان اتصال الفعل بالضمائر فيقال مَدَدْت بدلاً من مَدْتُ يضاف إلى ذلك من أدلة الثنائية

وجود الضمائر الثنائية مثل هم وهو وهي وأنا فضلاً عن الضمائر المتصلة.

ويفهم من كلام الخليل بن أحمد أنه كان يعترف بوجود الثنائية ولكن في الحرف فقط، قال في تقسيم كلام العرب على أربعة اصناف من حيث الحروف قال: «فأما الثنائي فما كان على حرفين نحو قَدْ، بَلْ، لَمْ، ومثلها من الادوات والحروف» وهو يفيد أن الحرف اذا نقل الى الاسمية يجب ان يكون ثلاثياً على وفق النظرية الثلاثية قال الخليل: «فإذا صُيِّرَتْ الثنائي مثل قَدْ وهَلْ ولَوْ اسماءً أدخلت عليها التشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبة وقَدٌّ حسنة الكتبة وانشد قول بعض الشعراء في مصداق ذلك وهو على ما علمنا أبوزبيد الطائي من الشعراء المخضرمين:

**ليت شعري وأين مني ليتُ**
**إنَّ ليتاً وان لَوّاً عناء**

فشدد لَوْ حين جعله اسما».

وقال الليث بن المظفر اللغوي في ما زاده على كتاب العين الذي للخليل: «قلت لأبي الدقيش الأعرابي: هَلْ لك في زبد ورطب؟ فقال لي: شَدَّ الهَلْ. فشدده حين جعله اسما». وقال الأزهري في كتابه التهذيب: «إذا جعلْتَ أوْ اسماً قلت الأوُ كما تقول في كمْ ومَعَ: الكمُ والمُعَ».

وهذا الذي ذكروه من نقل الحرف إلى الاسم هو غير الحكاية أي غير النطق بالكلمة على هيأتها الاصلية. لأنك تقول في الحكاية قال فلان: لَوْ، ولا تقول لوّاً وقال غيره بَلْ تقول بَلًا وتقول ايضاً لوْ حرف امتناع لامتناع ولا تقول اللوُ حرف امتناع لامتناع. فالامثلة التي أوردوها هي للتمثيل والقراءة لا للاستعمال الدائم فالشاعر قد اضطر إلى قوله ليتاً ولَوّاً باظهار الاعراب عليهما.

وقد جاء الوجهان في قول الشاعر:

**ما قال لا قطُ إلا في تشهده**
**لولا التشهد كانت لاءه نعمُ**

فاتى بلا أولاً على الحكاية وثانياً على البناية.

وقد ظن غير واحد من علماء اللغة المعاصرين لنا أن ترتيب طائفة من اللغويين القدامى لمعجماتهم اللغوية على نظام تقديم المضعف الثلاثي على غيره مثل الأبّ بمعنى العشب إنما هو ذهاب منهم إلى الثنائية اللغوية وذلك وهمٌ منهم فمن الذين قدموا المضعّف الثلاثي على غيره في كتبهم الخليل بن أحمد في معجمه «العين» وابن دريد في كتابه «الجمهرة» وأحمد بن فارس في كتابه «المقاييس» والراغب الأصفهاني في كتابه «غريب القرآن».

وهؤلاء لم يعترفوا بان اللغة ثنائية الاصل لأنهم كانو كسائر اللغويين الذين يقولون بالثلاثية وينكرون غيرها ولكنهم قدموا المضعف الثلاثي لأنه أخصر في الكتابة واقصر، واخف على اللسان وموضع الخفة هو إدغام الحرفين المتماثلين المتحركين فتسمية الثلاثيات المضعفة ثنائية أحياناً يراد بها ثنائية الخط لا ثنائية اللفظ. قال الخليل بن أحمد في كتابه «العين»: «بدأنا من الابنية بالمضاعف لأنه اخف على اللسان وأقرب مأخذاً للتفهم وهو الثنائي الصحيح». أراد بالثنائي صورته الخطية لا اللفظية وأراد بالصحيح غير المعتل ألم تر أنه صرح من قبل بثلاثية المضعف الثلاثي بقوله: «العرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقّل ـ المشدد ـ بحرفيْ التضعيف ومن الثلاثي المعتل». وأنت تراه قد سمّاه ثلاثياً، ويقول أحمد بن فارس في كتاب «المقاييس» في مادة ـ أب ـ وهو ما ترعاه الدواب: «أعلم أن للهمزة والباء في المضاعف اصلين أحدهما المرعى والآخر القصد والتهيؤ».

ومن الادلة ايضاً على وجود الثنائية وجود المضعَّف الرباعي الذي هو كرٌ لمقطع واحد مثل: هَزْهَزَ فاصله هزّ وكذلك ما اشبهه من تكرير الاصوات الطبيعية مثل زقزقَ العصفور وسقسقَ وهو تكرار زقّ وسقّ، ومنه لغة الاطفال الطبيعية مثل ماما، بابا، دادا.

ولما استتب الاعراب والبناء في العربية ظهرت الثلاثية من الثنائيات على النحو الذي ذكره العلماء الصرفيون من كون الكلمة ذات ثلاثة أحرف وهذا لا يمنع أن يكون كثير من الأسماء وضع في الاصل على ثلاثة أحرف بعد تطور اللغة، كما وضعت بعد ذلك اسماء على أربعة أحرف مثل جعفر وخمسة مثل جِرْدَحْل.

وسنذكر قول من يقول بالنحت في وضع الكلمات غير الثلاثية ونرده في موضعه.

## نشوء الثلاثي من الثنائي

قدمنا القول في أن أكثر اللغة في الاصل ثنائي أي ذو مقطع واحد في اطوار اللغة القديمة وان من اسباب نشوء الثلاثي ظهور الاعراب والبناء والتصغير، ونضيف الى ذلك من الاسباب اتصال الثنائي من الافعال بالضمائر المتصلة وتجسيد صدى الحرف الأخير حتى يكون حرفاً ثالثاً مثل قَطْ (بتسكين الطاء) ـ قَطْ ـ، قَطَعَ، وجَمْ ـ حَمَّ ـ جَمَعَ، وجَمْ ـ جَمَّ ـ جَمَرَ، ومثل رَدْ ـ رَدَّ ـ ردى، وبَتْ بتّ، بَتَّرَ أول بَتَلَ وبَتَكَ، وَصَدْ صَدَّ صَدَمَ، وهَدْ هدَّ هَدَمَ، وكَدْ كَدَّ كَدَحَ، قَمْ قَمَّ قَمَشَ وفلْ فلَّ فَلَقَ وبَثْ بَثَّ بَثَقَ، رصْ رَصَّ رَصَفَ، ضمْ ضمَّ ضَمَرَ وطَمْ طمَّ طمَرَ وثلْ ثلَّ ثلم، وهذه السبيل في نشوء الثلاثي من الثنائي هي السبيل اللاحبة الكثيرة تنمية للغة العربية وهذه الأصداء التي انقلبت حروفاً قد اتخذها الانسان واسطة لاستحداث معان جديدة ترجع إلى المعنى العام فصار قَدٌّ يختلف عن قَطٌّ وهما يختلفان عن قطع بعض الاختلاف.

## والاشتقاق والتركيب والنحت

ذكرنا آنفاً أن من خصائص العربية الاشتقاق وهو اخذ كلمة من كلمة اخرى مع تغيير أو زيادة للدلالة عن معنى جديد له صلة وثيقة بالمعنى الأول، فالعربية ليست بلغة تركيبية ولا نحتية. فالنحت هو أن تأخذ كلمتين وتنحت منهما كلمة واحدة آخذة منهما جميعاً بنصيب وانما النحت من خصائص اللغة الآرية وتسمى ايضاً الهندية ـ الأوروبية كاللغة الفارسية.

ومن اللغويين من كان يعد العربية نحتيةً، واقدمهم واشهرهم أحمد بن فارس المقدم ذكره وكان فارسي الأصل فلغته تركيبية وأراد أن يطبق ذلك على اللغة العربية أعني نظرية النحت لذلك تراه يقول في كتابه «المقاييس»: باب ماجاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة احرف: «أعلم ان للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق وذلك أن أكثر ما تراه منهما منحوت، ومعنى النحت ان تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَلَ الرجل إذا قال حيّ على، ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم عَبْشَميّ وقوله:

وتضحك مني شيخة عبشمية[٣].

فعلى هذا الاصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي فنقول ان ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه والضرب الآخر

الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس وسنبين ذلك بعون الله.

فمما جاء منحوتاً من كلام العرب في الرباعي الذي أوله باء (البُلْعوم مجرى الطعام في الحلق) وقد تحذف الواو فيقال بُلعُمْ وغير مشكل أن هذا مأخوذ من بَلِعَ الا انه زيد عليه مازيد لجنس من المبالغة في معناه. وهذا وما اشبهه توطئة لما بعده. ومن ذلك بُحتُر وهو القصير المجتمع الخلق وهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء وهو من بترته فبتر كانه حرم الطول فبتر خلقه.

والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حَتَرْتُ ان لا تُفْضلَ على احد. فقد صار هذا المعنى في القصير لانه لم يُعط ما أعطيه الطويل.

ولانطيل الاستشهاد لأن ذلك مثبت مطبوع في كتابه (مقاييس اللغة) وإنما نضرب مثالاً يدل دلالة ظاهرة مبنية على (ضد دعواه)، قال: ومن ذلك البَرْحَمَة: غلَظُ الكلام فالراء زائدة وإنما الأصل البَجْمُ قال ابن دريد: «بَجَمَ الرجل بجوماً إذا سكت من عيّ وهيبة فهو باجم».

والتكلف ظاهر في تحليل ابن فارس وتعليله وليس من شك في أن في العربية كلمات معدودات منحوتات إلا أن القول في أن أكثر الرباعي والخماسي فيها منحوت هو قول مردود غير مقبول يرد على ذلك ضعف تعليله في استخراج المعاني لإثبات المباني على النحو الذي ذكر ككون البحتر من البتر والتقتير على النفس أو العيال وكون البَرْحَمَة هي الكلام الغليظ أي الشديد منحوتة على زعمه من البجوم الذي هو السكوت عيا وتهيباً فأين السكوت من الكلام الغليظ، والصحيح أنَّ بَجَمَ الرجل هو لغة في وجم الرجل أي سكت من الدهش.

وأن البحتر يجوز أن يكون من مادة بتر فقط فإذا ضعفنا التاء صار بتّر يبتّر ثم أبدلنا إحدى التاءين حاءاً فصار بحتر كقول العرب دَرّجَهُ ودحرجهُ.

## أثر التضعيف في تطور اللغة العربية

إن من أبواب الصرف المعلومة في اللغة العربية (الإبدال) وهو استبدال حرف مكان حرف آخر والأحرف التي تبدل إبدالاً مطرداً تسعة وهي أحرف العلة الثلاثة والهمزة والتاء

والدال والطاء والميم والهاء ويجمعها قولهم «هدأت موطيا» وأمثلتها ضارب ضُوربَ ومُوْقن من مُيْقِن ورَمَى من رَمَيَ وطَيَّ من طَوْيَ ومَرْمِيّ من مَرْمُوْي وميّت من مَيْوت ومِيْزان من مِوْزان وعصيفير من عصيفِوْر وسَماء من سماو، وبناء من بنايْ وعجائز من عجوز وقلائد من قلادة وصحائف من صحيفة واتَّصَلَ من إوْتَصَل وازدان من ازتان واصطبر من اصتبر واضطرب من اضترب[1] واضطلم من اظتلم واطّرد من اطترد وفاطمَهْ من فاطمةَ وحياهْ من حياة.

وفي العربية ابدالات غير مطردة ولا ذاتية وهي كإبدال أحد الحرفين الضعفين أي المتماثلين حرفاً آخر. فأحد الضعفين يبدل بادىء ذي بدء حرفاً من أحرف العلة لأنها لينة الأصوات، والصرفيون يعترفون أن الدينار أصله دِنّار ولذلك جمع على دنانير بالرجوع إلى الأصل لا على ديانير كما هو الظاهر ففي الدينار إبدال أحد الضعفين وهو النون للتخفيف.

ويطرد هذا الإبدال في مصدر الرباعي المضعف العيني مثل كبّر تكبيراً فأصل التكبير وهو تكبيْبر لأن الفعل فيه باء مشددة وفي المصدر باء واحدة فالثانية إذاً قد أبدلت ياءً وهي من أحرف العلة.

ومن الإبدال المسموع الإيْبالة وهي لغة في الإبّالة وهي الحزمة من الحشيش والحطب.

ومن ذلك إبدال الواو من أحد الضعفين مثل الكوثر فأصله القديم جداً هو الكَثْر لأنه من الكثرة وكذلك القول في الفَوْضى فأصلها الفَضَى من فضَّ الشيء أي وزعهُ، والكوكب يجوز أن يكون من الكَكْكَب بالإبدال ومن الكبكب بالإبدال أيضاً فقد قالت العرب كوكبة من الفرسان وكبكبة من الفرسان.

ومن هذا الإبدال قولهم اعشوشبت الأرض من إعْشَشْبت واحدودب من احدَدَّب، وعلى هذا يكون الكاتب مأخوذاً من كَتَّب والخاتم من خَتَّم والصَيْرَف من الصَرَّف وساحَ من سَحَّ ومنه قول العامة: (ضاجَ فلان) وهو في العربية ضَجَّ ومنه جابَ من جَبَّ وغابَ من غَبَّ وماتَ من مَتَّ، ومَتَّ ومدَّ من أصل واحد. وضارَ من ضَرَّ، وإنما جرت اللغة في هذا المجرى لما في التضعيف من الثقل، فهي أولاً تخترع التضعيف لتكرار المعنى أو زيادته ثم تستثقلهُ فتستبدل به حرفاً خفيفاً، وقد تفعل اللغة العكس وهو قليل ويظهر لنا في اللغة العامية كقولهم: (ما جا أحَدْ، وفي يوم الأحَد) بدلاً من يوم الأحَد.

وتتجافى اللغة أحياناً عن أحرف العلة عند طلب الخفة إلى أحرف خفيفة أخرى أو أحرف توافق صدى التلفظ، فالخفيفة كالنون الكثيرة الوجود في العربية، ألا ترى إلى قولهم: (تكتبون وتكتبان وكاتبين وكاتبيْن واكتُبَنَّ واكتُبْنَ وضيتَ وضَيْتَن وكلمني بدلا مَن كلمي ورأيت رجلاً)، فالنون تلي الألف في الخفة وعلى هذا تكون بدلاً من أحد الضعفين نحو جدّله وجندله وقرّص البناء وقرنصه والخَرّوب والخرنوب والعنقود أصله عَقّود لأنه معقد وأصل الفعل في اللغة هو افّعل كما هو ثابت في اللغة الأكّدية السامية القديمة.

ومنه قول العامة (المُنْطَرَد للمُطَرِد والدنبوس للدبوس والعنجور للعَجُور وصنقر بمعنى صَقَر أي وقف كالصقر وخَنْطَل من خَطّل وعلى هذا يكون أحرنجم مأخوذاً من أحرجمّ كما أخذت فنطيسة الخنزير من فطّيسة).

وتبدل الراء لأنها موسيقية من أحد الضعفين أيضاً في الأحيان مثل عقّله وعرقله وعقّبه وعرقبه وفطّيسة الخنزير وفرْطيسته، ومنه الجُرْثومة فينبغي أن يكون أصلها الجَثّومة لأنها تجثم على الأرض.

وقول العامة خربطة هو من خبّطه وكذلك قولهم قَرْطَفَ شعره هو من قطّفه والمجَرْدَم مأخوذ عندهم من المجَدّم وقديماً قالت العرب كدّست الشيء وكرد ستة وفطّح وفرطح.

وقد تبدل في هذا الموضع اللام من الراء لتقارب مخرجيهما ويكثر هذا عند الأطفال واللُّثْغ مثل فرطح وفلطح.

وتبدل الحاء من أحد الضعفين نحو دَرَّجَهُ ودحرجه وزلّقه وزحلقه، وقد تبدل الهاء من أحد الضعفين مثل دوّره ودَهْوَرَه، والواو من أحد الضعفين أيضاً مثل زلّيّة وزُلّيَّة وهذا قد تقدم ذكره آنفا.

أما إبدال العين من أحد الضعفين فمثل صَفّوق وصَعْفوق وهو السمسار لأنه يصفق بيديه.

وبهذه الطريقة نعلم أن شعوطه مأخوذ من شوّطه وأن كَعْوَر من كوّر وجَعْمَر من جَمَّر، وهذا الإبدال يحل لنا مشكلات لغوية كثيرة، فالبرْطيل الذي هو الرِّشْوَة يكون من البطّيل أى الباطل، والجمهرة والبهذلة من جمَّر أي جمع وبذل أي استهان وأرخص، وقول العامة كرمش هو من كمَّش وكربس هو من كبَّس وزُمْبارة هو من زمّارة ومزمْبلة من مزمّلة والجقلمبة من الشُّقْلُبَة الفصيحة.

## إبدال الحروف بعضها من بعض

من أسباب نماء اللغة العربية إبدال حروفها بعضها من بعض وقد ذكرنا في باب أثر المضعف في تطور الأفعال والأسماء الأحرف التسعة التي يبدل منها إبدالا مطردا، وهذا الإبدال لم يكن له أثر في نمائها لأنه نقل لفظ إلى صورة أخرى وترك الصورة الأصلية وإنما النماء الذي نعنيه هنا أن تكون للكلمة صورة أخرى مستعملة أو ثالثة أو رابعة بشرط جواز استعمالهن جميعا ولانريد هنا اللغات الناشئة عن تبدل الحركات فالإصْبَع فيها خَمس لغات (إصْبَع، أُصْبَع، إصْبِع، أُصْبُعْ، أَصْبع) وقيل فيها تسع لغات فيزاد (اَصْبُع، إصْبُعَ، اَصْبَع، أُصْبع) فهذا اختلاف في النطق والتلفظ ولكن الأُصْبوع بزيادة الواو أو إشباع الضمة حتى تكون واوا هو الذي يزيد بثروة اللغة.

ويحدث إبدال الحروف بعضها من بعض بسبب تقارب مخارجها أو اعتوار التفخيم والترقيق لها فقد ذكرنا أن بالتفخيم تولدت العين من الهمزة والضاد ومن الدال أو الذال أو غيرهما وعلى هذا يكون العين حرفا حديثا بالنسبة إلى الهمزة ومن بقايا ذلك استعمال

بعض القبائل العربية عَمًّا مكان أمًّا واستعمال عَنْ مكان أنْ ويُعَدّى مكان يؤدى ومُعْتَلي مكان مؤتلي أي حالف وزُعاف مكان زُؤاف. وقد ذكر أبو علي القالي من ذلك الشيء الكثير في الأمالي، ومن فوائد ذلك حل المعضلات اللغوية أيضا، فعَزّره تعزيرا بمعنى لامه ووبخه وضد ذلك كَفخّمه وعظمه وأعانه ونصره فكيف يصح ذلك إذا لم نعلم أنّ عزّره بمعنى أعانه ونصره مأخوذ بالإبدال من أزّره تأزيرا فهو مستقل الأصل عن التعزير الأول مع أن اللغويين يعدون ذلك من الأضداد، قال ابن الأنباري في كتابه «الأضداد»: (وعزّرتُ حرف من الأضداد يقال عَزّرْتُ الرجل إذا أدبْته وعنفته ولمته ومنه قول الفقهاء يجب عليه التعزير).

ويقال عزرت الرجل إذا عظمته وكرمته قال الله عز وجل: ﴿**لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه**﴾ أراد بتعزرونه تكرمونه وتعظمونه. قال الشاعر:

**وكم من ماجدٍ لهم كريم**
**ومن ليثٍ يُعَزّر في النّديّ**

ذكر أن عَزَرَ الثلاثي مثل عزّر الرباعي.

ومن ذلك الإبدال أي إبدال الهمزة عينا واستعمالهما جميعا الأسْنُ والعُسْنُ أي الشحم القديم والأوَدُ والعَوَجُ وزُبْرُ الثوب وزعْبَره وهو ما يظهر من درز الثوب وطير أباديد وطير عباديد. ومنه قول بعض القبائل اليوم مَسْعَلة بدل مسألة والهيْعَة للهيأة، وقول العرب أوْس وعَوْض وآس يؤوسُ أوْساً أي عاض يَعُوْض عوضاً واستآس واستعاس.

وقال الجوهري في الصحاح كثيرا ما يقلبون الصاد سينا إذا كان في الكلمة قاف أو طاء أو غين أو خاء كالصُدْغ والسدغ والصماخ والسماخ والبصاق والبُساق والصراط والسراط.

وقال الجعبري المقرىء إبدال السين صادا لغة قريش إذا كان بعدها أحد الأحرف السابقة.

وفي اللغة العامية العراقية ميل شديد إلى إبدال الصاد من السين فالعامة يقولون وَصِخ بمعنى وَسِخ وتوصّخ أي توسّخ وفصخ العقد أي فَسَخَهُ وصورة من القرآن بمعنى سورة.

وكما تبدل الصاد من السين تبدل الزاي منها أيضا مثل السَّقْرُ الزَّقْرُ وهو الدبس والبُساق والبزاق وبَسَقَ وبَزَقَ فيكون في اللغة على هذا الإبدال ثلاثة أسماء وثلاثة أفعال بمعنى واحد، البُصاق والبُساق والبزاق وهو قليل، وللإبدال كتب مؤلفة ولايعنى فقه اللغة عناية خاصة إلا بالإبدال القاعدي كالذي ذكرناه.

## الأجوف والناقص

من العلماء من يرون ـ وهم على صواب ـ أن الفعل الأجوف نشأ من المضعف وذلك على ما نرى لقساوة التضعيف ورخاوة التجويف وقد تقدمت أمثلة لذلك مثل: ضَرَّ وضار، وغبَّ وغاب، وجَبّ وجاب، ومن الأفعال الجوف ما أخذ من المضعف في زمن قديم جدا فظهر معناه كأنه بعيد عن الأصل فإذا دققنا النظر فيه وجدنا له قرابة وصلة بالفعل المضعف مثل مَدَّ ومادَ وكذلك القول في الأسماء وقد ذكرنا من ذلك أمثلة كالفوْضى فأصلها الفَضّى من فضّ الشيء يفضّه أي وزّعه وفرقه وكالكوثر من الكثرة.

## نشوء الناقص من المضعف

وكثير من الأفعال الناقصة نشأت من المضعفة مثل طَمَّ الماء وطمى أي زاد ونمَّ ونما بمعنى ظهر وزاد أيضا ومنها ما قد مات مضعفها مثل نهى أي كفَّ ومنع فليس في العربية نةٌ ينةُ بل فيها نَهْنَه بنفس المعنى، ومعروف أن المضعف أصله ثنائي كما ذكرنا في الكلام على الثنائية. فنهنه مأخوذ من نَةَّ الميت،

ويكثر هذا الإبدال في غير الثلاثي مثل تَصَدَّى من تصدد وتمطّى من تمطط وتقضّى من تقضض، ودسّاها من دسسها وأصولها باقية على معناها، ومما يؤيد نشوء الأجوف من المضعف عندي أن التضعيف يظهر أحيانا في المصادر دون أفعالها مثل بات بيتوتة وصار صيرورة وكان كينونة، فلو لم يكن في الفعل تضعيف لم يكن في المصدر تكرار لحرف من أحرفه وفي هذه الأمثلة والمُثُل الأخرى اجتماع العِوَض والمعوَّض عنه وهذا نادر في العربية.

## الفعل والمصدر أيهما أقدم نشوءا وحدوثا؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وأنه أصل والمصدر فرع عليه نحو ضرب ضربا وقام قياما وهو الرأي الذي أيده فقه اللغة الحديث.

وذهب البصْريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وأن المصدر أصل والفعل فرع عليه ولذلك سمي مصدرا لصدور الفعل عنه وأدلتهم على ذلك:

١ ـ إن المصدر يدل على زمان مطلق وإن الفعل يدل على زمان معين أي مقيد فكما أن المطلق أصل للمقيد في أكثر الأمور فكذلك المصدر فهو أصل للفعل، وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر مشتركا بين الأزمنة كلها فلا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بواحد من الأزمنة اشتقوا من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة الماضي للزمن الماضي والحاضر للزمن الحاضر والمستقبل للمضارع المقيد بحروف الاستقبال وقد اختص كل فعل منها بزمان.

٢ ـ هو أن المصدر إسم وأن الاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل وأما الفعل فإنه لايقوم بنفسه بل يفتقر إلى الاسم، والذي يستغني بنفسه ولايفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً من الذي لايقوم بنفسه.

٣ ـ إن الفعل يدل بصيغته على شيئين أحدهما الحدث والآخر الزمان المحصَّل أي المعيّن على حين يدل المصدر بصيغته على شيء واحد هو الحدث، وأما الزمان المطلق فهو كَلَازمان، وكما أن الواحد أصل الاثنين في العدّ والوجود فكذلك المصدر هو أصل الفعل.

٤ ـ إن المصدر مثال واحد نحو الضرب والشرب والفعل له أمثلة مختلفة فكما أن الذهب نوع واحد والذي يصاغ منه أنواع وصور مختلفة يكون المصدر أصلاً للفعل.

٥ ـ إن الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر ولكن المصدر لايدل على معنى الفعل الكامل، ألا أن ترى أن الفعل ضرب يدل على ما يعنيه الضرب وأن الضرب لايدل على جميع ما يعنيه ضرب وإذا كان الأمر كذلك فقد دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع عليه لأن الفرع لابد أن يكون محتويا على أصله وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لاتدل على الآنية وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك الأمر ههنا. فالفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه.

٦ ـ إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لكان ينبغي له أن يجري على سَنَن مطرد في القياس ولم يختلف، الا ترى انّ اسماء الفاعلين والمفعولين في القياس لم تختلف؟ فلما اختلف المصدر كاختلاف اسماء الأجناس كالرجل والثوب والماء والتراب والزيت دل ذلك على انه غير مشتق من الفعل.

٧ ـ إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجبّ أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت اسماء المفعولين على الحدث وعلى الفاعلية والمفعولية وذات الفعل، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

٨ ـ إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب ان تحذف همزة (إفعال) من قولنا أفعل إفعالاً.. كما حذفت الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول من مُفْعِل ومُفْعَل لكونهما مشتقين منه فلما لم تحذف الهمزة في إفعال كما حذفت هناك دل ذلك على أن المصدر ليس بمشتق من الفعل.

٩ ـ تسمية المصدر مصدراً فان المصدر هو الموضع الذي يُصْدَر عنه ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الابل بعد صدورها مصدر فلما سمى مصدراً دل ذلك على أن الفعل قد صدر عنه قال كمال الدين عبدالرحمن بن الانباري صاحب الانصاف في مسائل الخلاف من انصافه: «هذا دليل لا بأس به في المسألة وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه».

وقال الكوفيون: الأدلة على أن الفعل أصل المصدر وان المصدر مشتق منه:

١ ـ ان المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله الا ترى انك تقول: قام قياماً فتبدل الواو ياءً لأنها معتلة في الفعل أي غير متحركة، وتقول قاوم قواماً ومقاومةً ولا تقول قياماً ولا مقايمة، بتصحيحك المصدر أي تحريك الواو والحفاظ على صورتها وذلك لصحة الواو في الفعل أي تحركها فلما صح المصدر واعتل باعتلاله دل ذلك على أن المصدر فرع عليه.

٢ ـ أن الفعل يعمل في المصدر ولا يعمل المصدر في الفعل فانت تقول ضربت ضرباً فتنصب ضرباً بضربت وهذا يوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل لأن رتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول.

٣ ـ ان المصدر يذكر تأكيداً للفعل كما في الجملة السابقة ولا شك في أن رتبة المؤكَّد مقدمة على رتبة المؤكِد الذي هو المصدر فدل ذلك على ان الفعل اصل والمصدر فرع ويؤيد ذلك اننا نجد أفعالاً لا مصادر لها كـ: نِعْمَ وبئسَ وعسى وليس وفعلي التعجب وحَبَّذا فلو لم يكن المصدر فرعاً لم تخلُ هذه الأفعال من المصادر فمن المستحيل وجود الفرع وعدم الأصل.

٤ ـ أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن له فعل سابق وصادر عن فاعل وضع (يجوز وضعت) صيغة فعَلَ يفعُل فينبغي إذا أن يكون الفعل الذي هو سبب الأعلام بالمصدر أصلاً للمصدر، وقالوا لا يصح أن يقال إنما المصدر سميّ مصدراً لصدور الفعل عنه وانما سمي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا: مركب فاره ومشرب عذب فالمراد به المفعول لا المصدر فلا حق للبصريين بتسميتة مصدراً، وأضيف إلى ادلة الكوفيين الادلة الآتية: [أدلة الدكتور مصطفى جواد].

١ ـ إن اللغة في نشوئها تطورت من الاشارة الى العبارة ومن التجسيد الى التجريد يعني ان الحسيّ هو أصل المعنوي ولا يتصور المعنوي الا مع الحسي، وبيان ذلك ان الفعل تجسيد والمصدر تجريد فالفعل محتو على الحدث والزمان والفاعلية وأحياناً المفعولية والمصدر تجريدي لأنه حدث ليس له زمان معين ولا فاعلية ولا مفعولية فالمجسَّد علمياً هو أصل المجرد.

٢ ـ إن المصدر في الحقيقة اسم للفعل أي تسمية له ولا يجوز وجود الاسم قبل وجود

المسمى فانت الآن تكتب ثم تسمي فعلك كتابة ولا تسميها كتابة قبل أن تفعلها.

٣ ـ ان البصريين يعترفون بأن المصدر يعمل عمل فعله بشروط ولو كان المصدر هو الاصل لفعلَ الفعلُ كمصدره بشروط.

٤ ـ إن أكثر المصادر العربية مشتقة وهي مصادر الرباعي ومصادر الخماسي ومصادر السداسي ولم يبق الا الثلاثي موضعاً للنزاع والخلاف فالراجح ان يكون مشتقا أيضاً جرياً على الأكثر.

٥ ـ ان مصدر الفعل الثلاثي يزيد احياناً في العدد على الصيغة الواحدة وهذا يدل على ان المعنى في الفعل اذا زاد او تغير تأثر المصدر بتلك الزيادة وذلك التغير، فالمتغير هو الذي يتسم بسمة الاشتقاق وهو المصدر لا فعله الاصلي.

٦ ـ قد يكون للفعل الثلاثي الواحد عدة مصادر كما ذكرت في الدليل السابق مثاله (وجد الشيء وجداناً أي عثر عليه بعد البحث والفحص ووجده وجوداً أي وقف عليه بغير بحث ووجد بالشيء وجداً أي أولع به وحزن أحياناً ووجد عليه موجدة أي غضب ووجد المال جِدَةً ووجداً أي استغنى، ووجد العلم في الكتب وِجادَةً لم يدرسه على استاذ، فالوجدان والوجود والوجد والجدة والوجد والموجدة والوجادة هن مصدر فعل واحد فأيُّها كان أصلاً للفعل؟ لا جواب لهذا السؤال الا بأن يكون الفعل أصلاً للمصدر.

٧ ـ إن البصريين مع قولهم بأصالة مصدر الفعل الثلاثي وضعوا قواعد تقريبية لقياسه وقواعد مضبوطة لمصدر المرة والهيأة فكيف علموا ذلك إذا كان المصدر أصلاً للفعل.

٨ ـ إن المفعول المطلق في العادة يُعرف بعد معرفة فعله، فالمفعول المطلق هو مصدر في الأصل غالباً ولا يكون مفعولاً مطلقاً الا بعد أن يتقدمه وجود فعله لفظاً أو تقديراً أو معنى.

٩ ـ انهم يقولون في مثل (عطفاً عليَّ، ولطفاً بي) أن المصدر هنا نائب عن الفعل ولو كان المصدر هو الاصل لم تكن حاجة إلى ذكر النيابة.

١٠ ـ ان كثيراً من مصادر الفعل الثلاثي تزيد عدة أحرف الواحد منها على عدة أحرف الفعل وبما أن القليل أصل الكثير وجب أن يكون الفعل أصلاً للمصدر.

## التعدي واللزوم

قسم علماء النحو الفعل من حيث تأثير الفاعل في غيره وعدم تأثيره قسمين لازماً ومتعدياً.

فاللازم مالزم أثره فاعله ولم يتعد إلى غيره.

والمتعدي هو ما تعدّى أثره الى غيره وهذا يعني أن الأفعال وجدت أو وضعت منذ نشأتها الأولى على هاتين الصفتين وفقه اللغة الحديث لا يعترف بذلك.

ويُرى أن الأصل في الأفعال هو التعدي وان اللزوم هو حال عارضة وأن وجوده في الافعال حدث بعد تطور اللغة إلى اطوار التمدن والقياس والنظر الى حاجات الناس والتعبير عن معانٍ مفيدة جديدة.

والسبب في كون التعدي الصفة الأصلية للفعل هو أو حركة الحي ومنه الانسان لا تصدر في الغالب الا من اجل التعدي على غيره كالأكل والقتل والطرد والدفع والنهب والسلب والأسر والقسر وما أشبهها من أفعال العدوان، فلم يبق إذاً الا أفعال قليلة لا تبلغ أن تؤسس قاعدة تسمى اللزوم كالمشي والنوم، ومع هذا فتجد أفعالاً اشتركت فيها الصفتان مثل زاد وزاده ونقص ونقصه وهاج وهاجه ورجع ورجعه وغاط وغاطه وهي غير محصاة.

وهذا يدل على أنها نقلت من التعدي إلى اللزوم. وكذلك نجد أفعالاً ثلاثية متعدية فإذا نقلت إلى وزن أفْعَل أو فعَّل صارت لازمة كجفَله وأجفله هو وكَبَّهُ وَأكبّ هو، ولو كان اللزوم هو الاصل لكان الرباعي متعدياً والثلاثي لازماً والادلة على ذل كثيرة.

ونستنبط مما قدمنا أن الأفعال المتعدية مع تطور اللغة لا تزال أكثر عدداً من الأفعال اللازمة ونخلص إلى استنتاج انه نشأت في اللغة أوزان خاصة للّزوم أو شبه خاصة فلنعتبر أوزان الفعل الثلاثي الستة ونميز القديم من الحديث منها.

فالاوزان القديمة على ذلك الاعتبار هي

| | | |
|---|---|---|
| فعَل | يفعَل | كنصَر ينصُر |
| فعَل | يفعِل | كجلَس يجلِسُ |
| فعَل | يفعَل | كفتَح يفتَح |
| فعِل | يفعِل | كفرح يفرَحُ |
| فعَل | يفعِل | وهو يكاد يكون شاذاً |

مثل وَلِفَ يلِف وورث يرث ووليَ يلي ووَمِقَ يمِقُ وورِمَ يرِمُ.

واما تمثيلهم بحسبَ يحسبُ فغير صحيح لأنه من تداخل لغتين أي وزنين فقد أخذ الماضي من حَسِب يحسَبُ وأخذ المضارع من حسَبَ يحسبُ فنشأ منهما حسبَ يحسبُ وهذا معروف في الصرف أعني تداخل اللغتين مثل مات يموت إذا حسبنا أن الماضي مَوتَ والمضارع يموت وزنه فعلَ يفعُل.

وعليه قراءة القرآن الكريم المشهورة في عصرنا في قوله متْنا ومتّ» بدلاً من «مُتْنا ومُتّ» ومثله فَضلَ يفضُل ونَعمَ ينعُم وحَضرَ يحضُرُ.

إذاً بقي من أوزان الثلاثي فَعِلَ يفعَل وفَعُلَ يفعُل، فالأول يغلب عليه اللزوم فهو اذا وزن حديث وقد اختص بالتغيرات الظاهرة كـ: عَمي وعَرِجَ وعَطِشَ وشَبِعَ، والثاني فعُلَ يفعُل وقد اختص بالغرائز وهي من الصفات غير الظاهرة وبأشباه الغرائز مثل سَهُلَ وظرُفَ وكرُم.

وقد يشتبك المعنيان احياناً فيأتي الفعل على الوزنين معاً مثل بخِلَ يبخَل وبخُل يبخُل وكبِرَ يكبَرُ وكبُر يكبُر.

وأما أوزان الالوان مثل سَودَ يسْوَدُ وبَيَضَ يَبْيَضُ وصَفِرَ يصْفَرُ فهي أفعال اخترعت في زمان تقدّم اللغة، فالأفعال القديمة هي أسودّ وأبيضّ واصفرّ لأنها اشتقت من الاسود والابيض والاصفر.

## المؤنث والمذكر

التذكير في الاسماء وفي اسناد الافعال هو الاصل والتأنيث طاريء عليها، وتاء التأنيث في الاسماء سابقة للوجود لتاء التأنيث في الأفعال، ومن الاسماء انتقلت الى الأفعال، ومما يؤيد سبق تأنيث الاسماء لتأنيث الأفعال وجود المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث كالساق والنار واليد والنوى (الفراق).

ويُعلم مما تقدم أن الافعال كانت مذكرة الاسناد مع المؤنث وان الصفات كانت مذكرة الالفاظ مع المذكر والمؤنث معاً فلما اقتبس الفعل تاء التأنيث من مثل فاطمة نحو قولنا: حضرت فاطمة وفاطمة حضرت اقتبست الصفة تاء التأنيث ايضاً نحو فاطمة حاضرة وفاطمة أديبة ومع ذلك فقد بقيت صفات مؤنثة الموصوف مذكرة اللفظ إما لعدم الاشتراك بينها وبين المذكرة كامرأة مطفل أي: ذات اطفال، وأما للبقاء على الاصل مثل إمرأة صبور وجارية قتيل فانه لا يقال قديماً ولا حديثاً امرأة صبورة ولا جارية قتيلة ولا عبرة بالشاذ والنادر كعدوة وجسورة وعجوزة على لغة العامة قديماً.

وفي الصفات ما يجوز فيه الأمران التذكيرُ والتأنيثُ نحو: هي صديقٌ لي وصديقة لي، وكقوله تعالى: ﴿**ان رحمة الله قريبٌ من المؤمنين**﴾ ويقال بالبداهة (قريبة من المؤمنين) في غير القرآن، وكقوله تعالى ﴿**بلدةً ميتاً**﴾ ولكن تطور اللغة سائر بهذه وغيرها إلى إعمام القاعدة الجديدة أعني تأنيث المؤنث بعلامة من علامات التأنيث الثلاث التاء والالف المقصورة والألف الممدودة.

وذلك سيؤدي الى حل مشكلة لغوية صرفية من أعقد المشكلات بحيث يُسأل أيجوز أن نُلحق التاء بمثل كسول للمؤنث فنقول كسولة، فليس بصحيح ماورد في كتاب تذكرة الكاتب لأسعد خليل داغر اللبناني الأصل المصري الدار من أن كسولاً من صفات المرأة الخاصة فقد وردت صفة للمذكر أيضاً كما في قول الشاعر الملقب بالراعي من شعراء صدر الدولة الأموية:

**طال التقلبُ والزمانُ ورابهُ**
**كَسَلُ ويكرهُ أن يكونَ كسولا**

وفيها يقول:

**أخذوا العريثَ فقطعوا حيزومةً**
**بالأصبحية قائماً مغلولا**

ومن شأن المجامع اللغوية العربية أن تنقض القاعدة المذكورة وتبيح التأنيث فيقال مثلاً امرأة غيورة وكسولة وصبورة وحنونة كما قالوا عدوّة وجسورة على الشذوذ، ومن هناك يُخلص إلى جمع هذه الصفة جمع مؤنث سالم فيقال غيورات وكسولات وصبورات وحنونات، وكان الجمع مقصوراً على فُعُل وفعائل فقط.

ومما ينبغي أنْ يلاحظ أن التأنيث في هذه الصفات وأمثالها كان مضمراً بدلالة انه يجوز جمعهن على غيائر وصبائر وحَنائن وهذا الجمع خاص بفَعولة وفعولة وفعالة فتاء التأنيث مقدرة في صفة المؤنث.

وقد نُقِلَ أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يؤنث الاسماء المذكرة إذا أريد بها ما يقابلها من المؤنث فقوله في حديث من الأحاديث: ﴿**تَقَلَّدْها شلوَةً من جهنم**﴾ مريداً القوس والقوس مؤنثه فقابَلَ بها شلواً وأنَّثها بالتاء.

وكقوله في حديث الزكاة لأهل اليمن: ﴿**انطوا الثبجة**﴾ أي البهيمة الوسط من بهائم الانعام، وقد انث الثبج وهو مذكر لأنه اراد به البهيمة وهي مؤنثة، ولهذا يجوز للقائل أنْ يقولَ اليوم: فلانة عضوةٌ في جمعية كذا أو مؤتمر كذا اقتداءً برسول الله عليه الصلاة والسلام.